جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية



# ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

مداخلة

من قبل

السيد شريفي بارزيجار البرلمان الإسلامي في الجمهورية الإسلامي الإسلامي الجمهورية الإسلامي الإيرانية

حول

" تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تحسين التواصل المؤسساتي في البرلمانات"

دورة لواندا تشرين الأول/أكتوبر 2023



## "تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تحسين التواصل المؤسساتي في البرلمانات"

## الزملاء الأعزاء، السيدات والسادة،

أعرب بداية عن سعادتي بحضور هذا الاجتماع وأتقدم بالشكر الجزيل لبرلمان أنغولا على حسن ضيافته وعلى تنظيمه الكريم لهذا المؤتمر الهام. كما أعرب عن امتناني لمعالي رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية على الجهود القيمة في عقد هذه الدورة.

وبات مقبولاً وعلى نطاق واسع أن الديمقراطية هي وسيلة للحوكمة الأفضل في عالم اليوم. ويتعين على الناس في المجتمعات التي يتمتعون فيها بالاستقلال والحرية وحماية القانون أن يؤدوا دوراً في تحديد مصيرهم. وتعني الحوكمة الرشيدة العناية بإدارة المجتمع وتنظيمه بطريقة صحيحة وفعالة في إطار سيادة القانون، واتخاذ قرارات عقلانية وعادلة إلى جانب الاستجابة والمساءلة والمشاركة العامة، واحتضان التنوع السياسي والاستراتيجيات التي تشجع التفاعل بين المواطنين والمجتمع المدني والقوى السياسية والاجتماعية مع الحكومة.

وبالتالي لا تكون الحكومة وحدها هي المسؤولة في الحوكمة الرشيدة وإنما تنطوي الديمقراطية على تفاعل بين الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات المؤثرة ووسائل الإعلام والمواطنين الذين يعملون معاً من أجل ذلك ومن أجل تحقيق التنمية؛ نظراً لأن حدود المجتمع (النظام السياسي والاجتماعي) نفاذة ومتقاطعة ومتفاعلة مع بعضها البعض فلا يمكن تحقيق الحوكمة الرشيدة من دون تفاعل سليم بين المواطنين والمجتمع المدني والجمعيات السياسية والاجتماعية مع الحكومة، يتضمن الركن الأساسي في الحوكمة الرشيدة تقديم خدمات عالية الجودة ونظام استجابة كفوء وفعال، وسهولة في الوصول إلى الموارد الأساسية، والتزام مدني ومساواة بين الجميع أمام القانون.

وتعد المساءلة إحدى التحديات التي تواجه الحكومات اليوم، كما أنها أحد المعايير الأكثر شيوعاً لتقييم "الديمقراطية" والخدمات العامة والاستجابة. تشكل العلاقة بين الحكومة والمواطنين نظام المساءلة الذي يسمح للأجهزة الحكومية بأداء واجباتها ويسمح للمواطنين بأداء هذه الواجبات بشرط ألا تتجاوز حدودها



وأن تخضع للمساءلة. إن جوهر الديمقراطية أو النظام الديمقراطي هو مبدأ المساءلة. يتم إنشاء المنظمات الحكومية من قبل الشعب ومن أجل الشعب وينبغي أن تكون مسؤولة أمامهم.

ولهذا يمكن أيضاً اعتبار مساءلة البرلمان مؤشراً للحوكمة الرشيدة. بمعنى آخر، سيكون البرلمان مسؤولاً عن أدائه من خلال تقييم أعماله وأدائه في مختلف المجالات أمام الرأي العام الذي يمتلك سلطة التفويض بذلك. كما يمكن لهذه المؤسسة أن تتخذ خطوة أساسية في سياق تصحيح الأعمال السابقة عبر تقييم أدائها، أي التحرك نحو تحسين أدائها المستقبلي. ولذلك سيكون مفهوم التقييم البرلماني قائماً أيضاً على هذه الفكرة.

ويمكن القول عموماً إن للقرار الذي تتخذه المؤسسات المرتبطة بالسلطة السياسية آثار كبيرة وملموسة على كافة جوانب حياة الناس في المجتمعات المتنوعة. ولذلك يتعين على هذه المؤسسات أن تعمل دائماً على ضمان المصالح الجماعية للمجتمعات. وبالتالي ينبغي دائماً تقييم أداء هذه المؤسسات لضمان المصالح الجماعية للمجتمع وشفافية ومساءلة المؤسسات المرتبطة بالسلطة السياسية.

وفي هذا الصدد يتم على الدوام الاعتراف بالبرلمان كمؤسسة مهمة لصنع القرار في البنية السياسية للمجتمعات. وبما أن البرلمان مؤسسة تؤثر بقراراتها على حياة السكان عامة، فإن ضرورة تحسين أداء هذه المؤسسة تعد أمراً مهماً، باعتبارها قد تؤدي إلى تحقيق الأهداف المشتركة في المجتمعات. وفي هذا السياق فإن تطوير الآليات اللازمة لتحقيق هذا الهدف يستحق الاهتمام، ويمكن للبرلمان أن يتخذ خطوة عملية مهمة في هذا الاتجاه باستخدام هذه الآليات.

## الزملاء الأعزاء،

بشكل عام، غالباً ما يتم لحظ التفاعل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية في دستور معظم البلدان، وهو مضمون بطريقة ما. يعد اتخاذ القرار المشترك بين السلطات الثلاث سمة أساسية من سمات الديمقراطيات الحديثة، وتتعاون السلطة التشريعية مع الفروع الأخرى وتتفاعل معها في سن القوانين لكي تتمكن من أداء أدوارها ومسؤولياتها بفعالية وتحقيق المصالح السياسية. ويختلف دور البرلمان بسبب عوامل مختلفة. وقد كان لهذا الدور أهمية كبيرة على الدوام، خاصة في العقد الماضي، بسبب إضفاء الطابع الديمقراطي على الأنظمة السياسية لمعظم دول العالم.



ويعد البرلمان الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية القائم على الأساس نفسه، بمثابة الرمز الأبرز للديمقراطية في البلاد، وهو المستوى الإداري الأقرب إلى الشعب ويعمل كحلقة وصل بين الحكومة والمجتمع المدي، حيث يتواجد ممثلون من مختلف أنحاء البلاد للدفاع عن حقوق الشعب واحتياجاته وقضاياه المختلفة. ويمكنهم تأدية دور بناء في الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في البلاد؛ لذلك، ترد حاجة أكثر من أي مؤسسة أخرى للشفافية ومساءلة الممثلين بسبب التفاعل المتبادل. تحتاج الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى إدارة التنمية المستدامة من خلال أساليب الحوكمة الرشيدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة نمواً.

ومن خلال هذه التفسيرات يمكن تحديد أسس المساءلة في المبادئ الثلاثة التالية:

1- الإشراف: إن الأساس الأول والأهم للمساءلة هو الإشراف. ومن دون الإشراف تفقد المساءلة معناها ولا يمكن عملياً محاسبة الأفراد والمؤسسات.

2- الشفافية: الأساس الثاني للمساءلة هو الشفافية. ومن دون الشفافية في جميع الأمور، لا يمكن للمساءلة أن تحقق آثار ونتائج إيجابية. تؤدي الشفافية في الأنظمة الإدارية والمالية دوراً مهماً في إرساء الإدارة السليمة.

3- الشكاوى: الأساس الثالث للمساءلة الذي يمكن أن يحقق نظام المساءلة ويضمن استمراريته ودقته هو معالجة الشكاوى. وبعد إرساء نظام المساءلة، لا بد من تتبع الانتهاكات بشكل جدي والتأكيد على حقوق من تم تجاهلهم ومعاقبة المسيئين.

ويمكن تقسيم المساءلة إلى مساءلة عمودية ومساءلة أفقية وذلك بناءً على طبيعة السلطة المشرفة، فهل هي من المواطنين أو من غيرهم من الهيئات الحاكمة. تشير المساءلة العمودية إلى إشراف المواطنين على السلطات المنتخبة من قبل الشعب في الانتخابات حيث يقوم المواطنون وفق هذا النوع من الإشراف بمراقبة سلوك ممثليهم عبر وسائل متعددة تعد الانتخابات أهمها ومحورها في الديمقراطيات التمثيلية.



وتتيح الانتخابات للناخبين فرصة تقييم ممثليهم خلال فترات زمنية محددة وإعادة انتخابهم في حالة رضاهم، أو على العكس من ذلك، إقالتهم في حالة عدم رضاهم. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الرقابة أساسي وجوهري ولكن له حدوده كأن يكون محدداً بفترات زمنية معينة غالباً ما تكون طويلة وغير متواصلة أو فورية، ويكون عاماً جداً ويفتقر إلى الدقة الكافية أحياناً، حيث لا تتمكن الهيئات الانتخابية عادةً من التعمق في التفاصيل أو تقييم المسائل المتخصصة.

ويشيع استخدام نوع آخر من المساءلة بين المؤسسات والفروع الحكومية، وهو نوع متأصل في نظرية الفصل بين السلطات. تعبر المساءلة الأفقية عن كفاءة المؤسسات الحكومية وقدرتما في مراقبة سلوك السلطات وغيرها من هيئات الفروع الأخرى للحكومة.

وبمعنى آخر، رغم أن الانتخابات البرلمانية توفر للشعب الأساس لممارسة السيادة، إلا أنها لا تضمن ما إذا كان المواطنون قادرون على الاستفادة من هذا الحق بشكل فعال أم لا. تتطلب الديمقراطية الحقيقية أن يتمتع ممثلو الشعب المنتخبون بالسلطة السياسية اللازمة والإرادة للقيام بمسؤولياتهم المحددة بموجب الدستور. يتعين على البرلمانات في جميع أنحاء العالم التأكد من تمتعها بالسلطات والموارد اللازمة للقيام بواجباتها التمثيلية والتشريعية والإشرافية في مواجهة تحديات مثل تراجع ثقة الشعب والهيمنة التنفيذية. ولذلك تحاول اليوم العديد من البرلمانات أن تحسن أدائها وأن تكون أكثر استقلالية وأكثر استجابة. إن كل برلمان هو نتاج لتاريخ بلده وثقافته ولا يرد تشكيل سحري لإنشاء برلمان فعال.

ومن ناحية أخرى، تعدّ اللجان البرلمانية هيئات مهمة لها دورها الهام في العمليات البرلمانية. تقوم هذه اللجان بإنشاء آليات للقيام بأدوارها المطلوبة في البرلمان والنظر في المسائل ذات الأهمية العامة. تفضي اللجان البرلمانية إلى قدر أكبر من مساءلة الحكومة في السياسات والوظائف الإدارية. كما تشجع مشاركة البرلمانيين في صنع القرار والإشراف الحكومي وتسهل وصول الجمهور إلى البرلمان بشكل أكبر. وعلاوة على ذلك، توفر الطبيعة غير الحزبية للجان البرلمانية بيئة للبرلمانيين من أجل المشاركة في النقاشات وتقديم التوصيات من دون التركيز العلني على الاعتبارات السياسية.



### الزملاء الأعزاء،

في الختام، ومع مراعاة مبدأ الفصل بين السلطات فإن لكل مؤسسة سياسية مسؤوليات محددة داخل الدولة. تتخذ هذه المؤسسات قرارات تتماشى مع واجباتها. ولهذه القرارات آثار كبيرة لا يمكن إنكارها على جميع جوانب حياة الناس. لذلك ينبغي أن تخضع صحة هذه القرارات للتقييم دائماً. ينبغي أن يكون أداء البرلمان باعتباره أحد مؤسسات اتخاذ القرار الرئيسة في البنية السياسية للمجتمعات خاضعاً للتقييم على الدوام، وبما أن إحدى نتائج الرقابة والتقييم هي مساءلة المؤسسة الخاضعة للرقابة، فإن زيادة الإشراف على المؤسسات الحكومية تؤدي إلى زيادة مساءلتها. لأن المساءلة علاقة اجتماعية تلتزم فيها المؤسسة محل التقييم بتقديم المبررات المناسبة للأفراد وللجهات الرقابية.

ففي الواقع، يؤدي البرلمان ثلاثة أدوار رئيسة: التشريع، والرقابة، والتمثيل، ويمكن لتقييم كل من هذه الأدوار أن يساهم في تعزيز هذه المؤسسة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن للبرلمان تقييم أداءه من خلال إنشاء الآليات اللازمة. وتشمل الآليات المقترحة التقييم الذاتي للبرلمان الذي تقوم به جهات داخلية، وتقييم أداء البرلمان وفق المعايير المقدمة من المنظمات الدولية العاملة في مجال البرلمانات، وأخيراً، تقييم أداء البرلمان ومن الواضح أنه مع اعتماد هذه الآليات بالشكل الصحيح، يمكن أن نشهد تحسن في أداء البرلمان ومن ثم ضمان تلبية المصالح الجماعية للأفراد في المجتمع.

# وشكراً على حسن اهتمامكم.



#### ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DES PARLEMENTS



# ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS

### **COMMUNICATION**

by

# Mr Sharifi BARZEGAR Secretary General of the Islamic Parliament of Iran

on

"Enhancing transparency and accountability through better institutional communication in parliaments"

Luanda Session October 2023

# "Enhancing transparency and accountability through better institutional communication in parliaments

### Dear colleagues, ladies and gentlemen,

At the outset, I would like to express my pleasure to attend this meeting and extend my warm thanks to the Angolan Parliament for their gracious hospitality and organizing this important conference in a dignified manner. I would also like to express my gratitude to the honorable President of the General Secretaries of Parliaments for their valuable efforts in holding this session.

Democracy is widely accepted as a way of better governance in today's world. In societies where people enjoy independence, freedom, and the protection of law, they must play a role in determining their own destiny. Good governance implies a careful, correct, and efficient administration and management of society, within the framework of the rule of law, rational and fair decision-making, along with responsiveness and accountability, public participation, and embracing political diversity and strategies that encourage interaction between citizens and civil society political and social forces with the government.

Thus, in good governance, not only the government is responsible, but democracy involves interaction between government, civil society actors, the private sector, influential groups, media, and citizens working together to realize it and achieve development; Because the boundaries of society (the political and social system) are permeable, intersecting, and interacting with each other. Good governance cannot be realized without the proper interaction of citizens, civil society and political and social associations with the government, and the cornerstone of good governance includes high-quality service delivery, an efficient and effective response system, easy access to essential resources, and civil commitment and equality of all before the law.

Accountability is one of the challenges that governments are facing today, and it is one of the most common criteria for evaluating "democracy", public services and responsiveness. The relationship between the government and citizens shapes the accountability system that allows government organizations to perform their duties and allows citizens to authorize these duties to be performed, provided they do not exceed their limits and are accountable. The essence of democracy or the democratic system is the principle of accountability. Government organizations are created by the people and for the people and must be accountable to them.

Therefore, the accountability of the parliament can also be considered as an indicator of good governance. In other words, the parliament will be accountable for its performance by evaluating its actions and performance in various areas before the public's opinion, which has the power to authorize them. Furthermore, this institution can take a fundamental step in correcting past actions by evaluating its performance, in other words, moving towards improving its future performance. Therefore, the concept of parliament evaluation will also be based on this idea.

In general, it can be said that decision-making by institutions associated with political power has significant and noteworthy effects on all aspects of people's lives in different societies. Therefore, these institutions must always work towards ensuring the collective interests of societies. Thus, the performance of these institutions should always be evaluated to ensure both the collective interests of society and the transparency and accountability of institutions associated with political power.

In this regard, the parliament is always recognized as a significant decision-making institution in the political structure of societies. Since the parliament is an institution that affects the lives of the general population with its decisions, the necessity of improving the performance of this institution is considered important, as it can lead to the achievement of common goals in societies. In this context, the development of necessary mechanisms to achieve this goal deserves attention, and the parliament can take an important practical step in this direction by using these mechanisms.

### Dear colleagues,

In a general sense, the interaction between the executive, judiciary, and legislative branches in the constitution of most countries is often mentioned and, in a way, guaranteed. Joint decision-making among the three branches is a key feature of modern democracies, and the legislative branch cooperates and interacts with other branches in enacting laws in order to be able to perform its roles and responsibilities effectively and to achieve political interests. The role of parliament varies due to various factors. This role has always gained significant importance, especially in the past decade, due to the democratization of the political systems of most countries worldwide.

The Islamic Parliament of Iran, based on the same foundation, serves as the most prominent symbol of democracy in the country, which is the closest administrative level to the people and acts as a link between the government and civil society. Representatives from various parts of the country are there to advocate for the rights, needs, and various issues of the people. They can play a constructive role in good governance and sustainable development in the country; therefore, more than any other institution, the need for transparency and accountability of representatives is felt due to the two-way interaction. Iran, for sustainable development and the transition to developed status, requires sustainable development management through good governance methods.

With these explanations, the foundations of accountability can be stated in the following three principles:

- 1- Supervision: The first and most important foundation for accountability is supervision. Without supervision, accountability loses its meaning, and in practice, it cannot call individuals and institutions to account.
- 2- Transparency: The second foundation of accountability is transparency. Without transparency in all matters, accountability cannot result in positive effects and outcomes. Transparency in administrative and financial systems plays a significant role in establishing proper management.

3- Complaint: The third foundation of accountability that can bring the accountability system to fruition and ensure its continuity and accuracy is addressing complaints. After establishing the accountability system, violations must be seriously pursued, and assurance must be given to the rights of those who have been neglected that the wrongdoers will be punished.

Accountability can be divided into vertical and horizontal accountability, depending on whether the supervising authority is citizens or other governing bodies. Vertical accountability refers to citizens' supervision of the authorities elected by the people in elections. In this type of supervision, citizens monitor the conduct of their representatives through various means, the most important and central of which in representative democracies is the election.

Elections provide the opportunity for constituents to evaluate their representatives within specified time intervals and, if satisfied, re-elect them, or, conversely, dismiss them if dissatisfied. However, this type of oversight is original and fundamental, but has limitations, such as being bound to specific time periods and often being lengthy, not being continuous or immediate, and being very general and sometimes lacking sufficient accuracy, since election bodies usually cannot delve into details or evaluate specialized issues.

Another type of accountability is commonly used among institutions and government branches, rooted in the theory of the separation of powers. In other words, horizontal accountability is the competence and ability of government institutions to oversee the conduct and behavior of other branches and agencies in other branches of government.

In other words, despite the fact that parliamentary elections provide the basis for the exercise of sovereignty by the people, it does not guarantee whether the fellow citizens are able to effectively benefit from this right or not. Real democracy requires that the elected representatives of the people have the necessary political power and will to carry out their specific responsibilities according to the constitution. Facing with challenges such as declining public trust and executive dominance, parliaments around the world must ensure that they enjoy the necessary powers and resources to carry out their representation, legislative and supervision duties. Therefore, today many parliaments are trying to improve their

performance and become more independent and responsive. Every parliament is a product of its country's history and culture, and there is no magic formula for creating an effective parliament.

On the other hand, parliamentary committees are important bodies that play a significant role in parliamentary processes. These committees create mechanisms to carry out their desired roles in the parliament and examine matters of public importance. Parliamentary committees lead to greater accountability of the government in policies and administrative functions. They also encourage the participation of parliament members in decision-making and government supervision and facilitate greater public access to the parliament. Moreover, the non-partisan nature of parliamentary committees provides an environment for parliament members to engage in discussions and offer recommendations without overtly focusing on political considerations.

#### Dear Colleagues,

In conclusion, considering the principle of the separation of powers, each of the political institutions has specific responsibilities within a state. These institutions make decisions in line with their duties. These decisions have significant and undeniable effects on all aspects of people's lives. Therefore, the correctness of these decisions should always be subject to evaluation. The performance of the parliament, as one of the key decision-making institutions in the political structure of societies, should always be subject to assessment, and since one of the outcomes of supervision and evaluation is accountability of the institution under scrutiny, thus increasing the supervision of government institutions leads to their increased accountability. Because accountability is a social relationship in which the institution under evaluation commits to providing a suitable justification to individuals and supervisory entities.

In fact, the parliament has three major roles: legislation, supervision, and representation, and the evaluation of each of these roles can contribute to the enhancement of this institution. To this end, the parliament can assess its

performance by creating necessary mechanisms. The proposed mechanisms include self-assessment of the parliament, which is carried out by internal entities, evaluating the performance of the parliament according to standards provided by international organizations active in the field of parliaments, and finally, evaluating the performance of parliament members. It is obvious that with the proper adoption of these mechanisms, the improvement of the parliament's performance can be witnessed, and subsequently, the satisfaction of the collective interests of individuals in society can be ensured.

I thank you for your attention.